

أدعياء المهدويّة



مؤسسة الدليل
للدراسات والبحوث العقديّة
Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

<http://aldaleel-inst.com>
www.facebook.com/aldaleel.inst



هوية الكراس

اسم الكراسة: أدياء المهديّة

المؤلف: الدكتور عدنان هاشم

المراجعة العلميّة: المجلس العلميّ في مؤسّسة الدليل

التقويم اللغويّ: عليّ كيم

تصميم الغلاف: محمدحسن آزادگان

الإخراج الفنيّ: فاضل السوداني

الناشر: مؤسّسة الدليل للدراسات والبحوث العقديّة

حقوق الطبع والنشر محفوظةٌ لدى مؤسّسة الدليل



مؤسّسة الدليل
للدراسات والبحوث العقديّة
Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

<http://aldaleel-inst.com>
www.facebook.com/aldaleel.inst

كلمة المؤسسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنام أبي القاسم محمدٍ وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وبعد.

تعدّ المنظومة الفكرية العقدية من أهمّ دعائم شخصيّة الإنسان وتميّزه البشريّ؛ فهي التي تحدّد نظرتّه العامّة للكون وعلاقته به، ولها تأثيرٌ مباشرٌ على مساره السلوكيّ وعلى طبيعة تعاويه مع محيطه ونمط الحياة التي يعيشها، لهذا على صعيد الفرد، وأما على صعيد المجتمع فإنّ المنظومة الفكرية العقدية تنعكس على مجمل العلاقات بين أفراد المجتمع، كما أنّها تحدّد نوع النظم (السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة) التي تحكم تلك العلاقات .

وعلى هذا فالمنظومة الفكرية والعقدية تتحكّم بمصير الإنسان، فلمّا أن تصنع له سعادةً واستقراراً وحياةً كريمةً، وإمّا أن تغرقه في شقاءٍ وفوضى وإذلالٍ.

فينبغي للإنسان أن يعتني بعقيدته، وأن يطمئنّ لسلامتها من الانحراف والتشويه ، وأن يبادر لمعالجة ما يشوبها بسبب الشبهات.

واليوم وفي ظلّ الظروف الراهنة التي يعيشها العالم الإسلاميّ بشكلٍ عامّ ، وبلدنا العراق العزيز بشكلٍ خاصّ ، ندرك أنّ هناك تهديدًا كبيرًا للفكر والعقيدة الاسلاميّة الحقّة ومن دوائر مختلفة، ونستشعر حاجة مجتمعنا الماسّة والملحة لبيان معالم العقيدة الصحيحة، ورفع الشبهات التي ألّبت على بعض الناس عقائدهم.

من هنا جاء مشروع مؤسّسة الدليل للبحوث والدراسات العقديّة التابعة للعبة الحسينيّة المقدّسة؛ تلبيةً لهذه الحاجة، وليحمل على عاتقه مسؤوليّة التصديّ لدفع الشبهات والتأكيد على العقائد الحقّة بالوسائل والامكانيات المتاحة؛ وذلك للمساهمة في سدّ الفراغ الفكريّ العقديّ الذي يعاني منه المجتمع.

ومن أبرز تلك الوسائل المعتمدة في مشروعنا أسلوب البحث وفق رؤية علميّة موضوعيّة، وبخطابٍ سلسٍ شيقٍ يتناغم مع أغلب شرائح المجتمع ، فكان قرار المجلس العلميّ الموقر في المؤسّسة إطلاق مشروع سلسلة الكراسة العقديّة وهي مؤلّفات موجزة في شكلها وحجمها، كبيرة في مضمونها وأهدافها؛ لمعالجة موضوعاتٍ محدّدة وحسب الحاجة الفعلية.

وبما أنّنا نعيش أيام الغيبة الكبرى لإمامنا المهديّ المنتظر عليه السلام، التي أخبر عنها رسول الله صلى الله عليه وآله ، فعن جابر بن عبد الله الأنصاريّ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : «المهديّ من ولدي، اسمه اسمي، وكنيته كنيّتي، أشبه الناس بي خلقًا وخلقًا، تكون به غيبة»

وحيرةٌ تضلّ فيها الأمم، ثمّ يقبل كالشهاب الثاقب يملأها عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً¹.

وحيث ظهرت في الآونة الأخير الكثير من الحركات التي تدعي انتسابها إلى هذه العقيدة الراسخة؛ لاستغلال الناس وإضلالهم عنه ﷺ جاءت كراسة (أدعياء المهديّة)؛ لتكون منبهاً لهم على ذلك.

وأخيراً وليس آخراً تشكر مؤسّسة الدليل مسؤول وحدة الفكر الإمامي فيها الشيخ الدكتور عدنان هاشم؛ لما بذله من جهدٍ قيّمٍ في كتابة هذا البحث، ونرجو له التوفيق والسداد، والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين.

1 - الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، كمال الدين وتمام النعمة، ص 286.

المُفْتَرَةُ

لا شك أنّ أبرز قضيتين كثر ادعياؤهما في الساحة الإنسانيّة قضيتا النبوة والمهدويّة، وهذا يرجع لعوامل عديدة، نفسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة، ودخل اليوم عامل المخابرات الدوليّة.

والخطير في الأمر ليس في المدّعي بقدر ما هو في التابع والمقتنع والمناصر؛ لأنّ لازم أن يكون للمدّعي تابعين هو الفتنة والصراع واختلال الأمن وغير ذلك. فربّ فكرة تجسّدت في أرض الواقع من خلال المؤمنين بها، ثمّ يتحوّل المؤمنون بها إلى أنصارٍ ثمّ إلى جماعةٍ وربّما إلى دولةٍ، ودونك الوهابيّة وغيرها مثلاً.

ولا أحد يستطيع أن يوقف شلال الأفكار في عقول البشر، لكنّ المهمّ هو أن توضع هذه الأفكار في الميزان، أي ميزان العقل والمنطق

والشرع؛ لتخرج إلى الواقع نوراً وحضارةً وتقدّماً وإيماناً ورقياً أخلاقياً.

واليوم تواجه عقيدة المهدويّة والانتظار تياراً من الانحراف والخرافة يقوده الجهل والتأمر والتكالب على الدنيا من أناسٍ باعوا دينهم بدنياهم، وربّما كانوا أداةً للدوائر الاستخباريّة الأجنبيّة، وغرضهم التلبيس على الناس وحرف الشريعة؛ ممّا يستدعي الوقوف بحزمٍ لكشف الزيف والمدّعيات، فكانت هذه الكراسة التي تتناول بشكلٍ بسيطٍ ادّعاء المهدويّة ومدّعياتهم، فتناولنا نماذج من الأدّعاء في عصر الغيبة الصغرى، ثمّ عطفنا على ذلك بذكر نموذجٍ واحدٍ من الأدّعاء في عصر الغيبة الكبرى؛ لكونه مورداً لفتنةٍ معاصرةٍ. ومراعاةً لحجم البحث قمنا ببيان الخرافات التي ينفذون من خلالها إلى المجتمع من ادّعاء المعاجز والأحلام والاستخارات، وأخيراً أوضحنا حقيقة الرواية التي يطلقون عليها رواية الوصيّة.

والمقصود بمصطلح ادّعاء المهدوية في هذا البحث تلك الظاهرة الشاملة لمنتحلي شخصيّة الإمام الغائب عليه السلام، أو انتحال شخصيّات عصر الظهور، أو ادّعاء الوكالة عن الإمام واللقاء به.

نسأله - تعالى - أن يكون بحشنا هذا نافعاً لمن يريد سلوك طريق الحقيقة والصواب.

رسوخ العقيدة المهدويّة

العقيدة المهدويّة من العقائد الأصيلة في الإسلام، ولا خلاف بين المذاهب الإسلاميّة في أصل ثبوتها، لا سيّما في مدرسة أهل البيت عليهم السلام، فإنّ القضية فيها أوضح من الشمس في رابعة النهار. وأمّا في بقيّة المذاهب المعروفة، فالذي يراجع كتب علمائهم في هذا المجال يجد بوضوح هذه القضية وأنّها من المسلّمات عندهم¹.

1- راجع مثلاً: ابن ماجة، عبدالله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج 2، ص 1366؛ ابن عربي، الفتوحات المكيّة، ج 3، ص 327؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدّمة ابن خلدون، ص 251؛ ابن حجر الهيتمي، أحمد، الصواعق المحرقة، ج 1، ص 473.

ونشير إلى ضرورة مراجعة موسوعة الإمام المهديّ التي جمعت مجوئاً ورسائل من مؤلّفات علماء مدرسة أهل السنّة حول المهديّ والمهدويّة، ربّتها مهدي فقيه إيماني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامّة، أصفهان - إيران.

أدعياء المهديّة

إنّ أدعياء المهديّة على أصنافٍ، فمنهم من يدّعي أنّه شخص الأمام المهديّ عليه السلام، ومنهم من يدّعي النيابة عنه، ومنهم من يدّعي أموراً مرتبطةً بالإمام والظهور. فليس المقصود بالمصطلح خصوص تناول قضية الغيبة وتفصيلها، ولا دراسة من يدّعي أنّه شخص الإمام، بل أعمّ من ذلك.

ويجمع هؤلاء الأدعياء شيء واحد، وهو اتباع أساليب التديليس والخداع؛ لتمرير ادّعاءاتهم على بسطاء الناس، مثل الاعتماد على الخرافة لجلب الأنصار، والاستناد إلى أمورٍ ليس من شأنها كشف الواقع، كالخيرة والرؤى والأحلام.

إنّ الادّعاءات كثيرةٌ في كلّ قضية، ولا سيّما القضايا الدينيّة والسياسيّة المهمّة؛ فينبغي على الإنسان تحصين نفسه من الوقوع في المزالق والمناهات، وعليه أن يفحص كلّ دعوةٍ، سياسيّةً كانت أم دينيّةً أم علميّةً، ويضعها في ميزان العقل والمنطق؛ لئلا يكون إمعةً ينقع مع كلّ ناعقٍ! كما قال أمير المؤمنين عليه السلام عندما قسّم الناس: «الناس ثلاثة: عالم ربّانيّ، ومتعلّم على سبيل نجاتٍ، وهمج رعاعٍ

أتباع كلّ ناعقٍ، لم يستضيئوا بنور العلم فيهدوا، ولم يلدجوا إلى ركنٍ وثيقٍ فينجوا¹.

خرافات أدعياء الغيبة الصغرى

سوف نتطرّق في هذه الفقرة إلى الخرافات التي نادى بها أدعياء المهديّة، وقد أتت ضمن النماذج الانحرافيّة التي ذكرها الشيخ الطوسيّ رحمته في كتاب (الغيبة)²؛ وأردنا بذلك أن يعرف القارئ العزيز أنّ أدعياء المهديّة ليسوا ظاهرةً جديدةً، بل كانوا موجودين منذ ابتداء الغيبة الكبرى، وهم يروّجون الخرافات ذاتها أو ما هو قريبٌ منها، وسوف نذكر منهم أربعة نماذج فقط.

أولاً: الشريعي

جاء في كتاب (الغيبة): «أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الثَّلَعُكَبَرِيِّ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ هَمَّامٍ قَالَ: كَانَ الشَّرِيعِيُّ يُكْتَبُ بِأبي مُحَمَّدٍ. قَالَ

1- ابن شعبة الحرّانيّ، الحسن بن عليّ، تحف العقول عن آل الرسول، ص 169.
2- هناك أيضاً مدّعيان ورد اسمهما في (بحار الأنوار) وهما: الباقرانيّ وإسحاق الأحمر، لكن يبدو أنّهما ادّعيا النيابة كذباً، دون أن يرافق ذلك ادّعاءاتٌ خرافيّةٌ أخرى. [راجع: بحار الأنوار، ج 51، ص 300 وما بعدها]

هَارُونُ وَأَظُنُّ اسْمَهُ كَانَ الْحَسَنَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بَعْدَهُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ ادَّعَى مَقَامًا لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ فِيهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَهْلًا لَهُ، وَكَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى حُجَجِهِ، وَنَسَبَ إِلَيْهِمْ مَا لَا يَلِيْقُ بِهِمْ، وَمَا هُمْ مِنْهُ بِرَاءٌ، فَلَعَنَتْهُ الشَّيْعةُ وَتَبَرَّأَتْ مِنْهُ، وَخَرَجَ تَوْقِيعُ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْعَيْنِ وَالْبِرَاءَةِ مِنْهُ. قَالَ هَارُونُ: ثُمَّ ظَهَرَ مِنْهُ الْقَوْلُ بِالْكَفْرِ وَالْإِلْحَادِ. قَالَ: وَكُلُّ هَؤُلَاءِ الْمُدَّعِينَ إِنَّمَا يَكُونُ كَذِبُهُمْ أَوْلًا عَلَى الْإِمَامِ، وَأَنْتَهُمْ وَكَلَاؤُهُ، فَيَدْعُونَ الصَّعْفَةَ بِهَذَا الْقَوْلِ إِلَى مُوَالَاتِهِمْ، ثُمَّ يَتَرَفَّقُ [الْأَمْرُ] بِهِمْ إِلَى قَوْلِ الْحَلَّاجِيَّةِ كَمَا اشْتَهَرَ مِنْ أَبِي جَعْفَرِ الشَّلْمَغَانِيِّ وَنُظَرَائِهِ، عَلَيْهِمْ جَمِيعًا لِعَائِنُ اللَّهِ¹.

نلاحظ أن هذا المدعي كان من أصحاب الإمامين عليّ الهادي والحسن العسكري عليهما السلام، لكنّه انحرف عن أمرهما. وبشكل عامّ يبدأ الادّعاء منذ اللحظة التي يدّعي فيها الوكالة أوّلاً عن الإمام، ويتطوّر الأمر عند بعضهم فيدّعي أنّه هو المهديّ، وفي أثناء كلّ ذلك يبتدع في الدين ما ليس فيه.

1- الطوسيّ، محمّد بن الحسن، الغيبة، ص 397.

ثانياً: محمد بن نصير النميري

قَالَ ابْنُ نُوحٍ: «أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرِ هَبَةُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصِيرِ التَّمِيمِيِّ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي مُحَمَّدِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا تُوفِّيَ أَبُو مُحَمَّدٍ ادَّعَى مَقَامَ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، أَنَّهُ صَاحِبُ إِمَامِ الرَّمَانَ، وَادَّعَى [لَهُ] الْبَابِيَّةَ، وَفَضَّحَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - بِمَا ظَهَرَ مِنْهُ مِنَ الْإِلْحَادِ وَالْجَهْلِ وَلَعِنَ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ لَهُ، وَتَبَرَّيَهُ مِنْهُ وَاحْتِجَابِهِ عَنْهُ، وَادَّعَى ذَلِكَ الْأَمْرَ بَعْدَ الشَّرِيعِيِّ.

قَالَ أَبُو طَالِبِ الْأَنْبَارِيِّ: لَمَّا ظَهَرَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصِيرٍ بِمَا ظَهَرَ لَعَنَهُ أَبُو جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَبَرَّأَ مِنْهُ، فَبَلَغَهُ ذَلِكَ، فَقَصَدَ أَبَا جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيُعْطِفَ بِقَلْبِهِ عَلَيْهِ أَوْ يَعْتَذِرَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ، وَحَجَبَهُ وَرَدَّهُ خَائِبًا. وَقَالَ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصِيرِ التَّمِيمِيِّ يَدَّعِي أَنَّهُ رَسُولُ نَبِيِّ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرْسَلَهُ، وَكَانَ يَقُولُ بِالتَّنَاسُخِ وَيَعْلُو فِي أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيَقُولُ فِيهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَيَقُولُ بِالإِبَاحَةِ لِلْمَحَارِمِ وَتَحْلِيلِ نِكَاحِ الرِّجَالِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا¹.

لعل محمد بن نصير أول شخص تجاوز جميع الخطوط الحمراء في ادعاءاته، وصولاً إلى الانحراف الأخلاقي الشنيع، ثم تأسست بناءً

1- الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص 398.

على أفكاره جماعة تسمى (النميرية) أو (النصيرية)، ولم يفصل الشيخ في الواقع مسألة النميري، بل اكتفى بالإجمال العنوايي من دعوى الربويّة والتناسخ وغيرها.

ثالثاً: أبو طاهر محمد بن علي بن بلال

وقصته معروفة فيما جرى بينه وبين أبي جعفر محمد بن عثمان العمري عليه السلام وتمسكه بالأموال التي كانت عنده للإمام، وامتناعه من تسليمها، وادّعائه أنه الوكيل، حتى تبرأت الجماعة منه ولعنوه وخرج فيه من صاحب الزمان عليه السلام ما هو معروف.

وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ الزُّرَّارِيُّ قَالَ: «حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْمُعَاذِيُّ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا قَدِ انْضَوَى إِلَى أَبِي طَاهِرِ بْنِ بِلَالٍ بَعْدَ مَا وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ، ثُمَّ إِنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَصَارَ فِي جُمْلَتِنَا، فَسَأَلْتَاهُ عَنِ السَّبَبِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي طَاهِرِ بْنِ بِلَالٍ يَوْمًا وَعِنْدَهُ أَخُوهُ أَبُو الطَّيِّبِ، وَابْنُ حِرْزٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِذْ دَخَلَ الْغُلَامُ فَقَالَ: أَبُو جَعْفَرِ الْعَمْرِيِّ عَلَى الْبَابِ، فَفَزِعَتِ الْجَمَاعَةُ لِذَلِكَ، وَأَنْكَرْتُهُ لِلْحَالِ الَّتِي كَانَتْ جَرَّتْ، وَقَالَ: يَدْخُلُ، فَدَخَلَ أَبُو جَعْفَرِ عليه السلام فَقَامَ لَهُ أَبُو طَاهِرٍ وَالْجَمَاعَةُ وَجَلَسَ فِي صَدْرِ

الْمَجْلِسِ، وَجَلَسَ أَبُو طَاهِرٍ كَالْجَالِسِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَمَّهُلَهُمْ إِلَى أَنْ سَكَتُوا.

ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا طَاهِرٍ [نَشَدْتُكَ اللَّهُ أَوْ] نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ أَلَمْ يَأْمُرَكَ صَاحِبُ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحَمْلِ مَا عِنْدَكَ مِنَ الْمَالِ إِلَيَّ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. [فَنَهَضَ] أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُنْصَرِفًا، وَوَقَعَتْ عَلَى الْقَوْمِ سَكْتَةٌ، فَلَمَّا تَجَلَّتْ عَنْهُمْ، قَالَ لَهُ أَخُوهُ أَبُو الطَّيِّبِ: مِنْ أَيْنَ رَأَيْتَ صَاحِبَ الزَّمَانِ؟ فَقَالَ أَبُو طَاهِرٍ: أَدْخَلَنِي أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى بَعْضِ دُورِهِ، فَأَشْرَفَ عَلَيَّ مِنْ عُلوِّ دَارِهِ، فَأَمَرَني بِحَمْلِ مَا عِنْدِي مِنَ الْمَالِ إِلَيْهِ. فَقَالَ لَهُ أَبُو الطَّيِّبِ: وَمِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ أَنَّهُ صَاحِبُ الزَّمَانِ؟ قَالَ: [قَدْ] وَقَعَ عَلَيَّ مِنَ الْهَيْبَةِ لَهُ وَدَخَلَنِي مِنَ الرَّعْبِ مِنْهُ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ صَاحِبُ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَكَانَ هَذَا سَبَبَ انْقِطَاعِي عَنْهُ¹.

إنَّ المال يكاد يكون سبباً رئيسياً من أسباب الانحراف عن القول الحق في القضية المهدوية، فالمدعي حينما يرى تلك الأموال وتزوغ عينه، يفكر في كيفية الاستحواذ عليها. وبما أنَّ قضية المهدي قضية دينية، فلا بد للمدعي من أن يتشبث بأمر ديني، أي أن يؤطر دعوته

1- الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص 399.

باطارٍ دينيًّا؛ لكي تكون مسموعةً من الناس، فلا طريق أمامه سوى الادّعاء الكاذب، فيدخل عالم الخرافة كي يقضم منه ما يشاء لما يشاء.

رابعًا: ابن أبي العزافر

«أخبرني الحسين بن إبراهيم عن أحمد بن نوح عن أبي نصر هبة الله بن محمد بن أحمد الكاتب ابن بنت أم كلثوم بنت أبي جعفر العمريّ رحمته الله قال: حدّثني الكبيرة أم كلثوم بنت أبي جعفر العمريّ رحمته الله قالت: كان أبو جعفر بن أبي العزافر وجيهاً عند بني بسّطام¹.

وذلك أنّ الشيخ أبا القاسم - رضي الله تعالى عنه وأرضاه - كان قد جعل له عند التّاس منزلةً وجاهًا، فكان عند ارتداده يحيي كلّ كذبٍ وبلاءٍ وكفرٍ لبني بسّطام، ويُسندُه عن الشيخ أبي القاسم، فيقبَلونه منه ويأخذونه عنه، حتّى انكشف ذلك لأبي القاسم رحمته الله فأنكره وأعظمه ونهى بني بسّطام عن كلامه، وأمرهم بلعنه والبراءة منه، فلم يَنْتَهوا وأقاموا على تَوَلّيه. وذلك أنّه كان يقول لهم إنني أدعُتُ السّرّ - وقد أخذ عليّ الكتمان، فعوقبت بالإبعاد بعد

1 - أسرةٌ شيعيةٌ معروفةٌ آنذاك.

الإختصاص؛ لِأَنَّ الأَمْرَ عَظِيمًا لَا يَحْتَمِلُهُ إِلَّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أَوْ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ أَوْ مُؤْمِنٌ مُمْتَحَنٌ، فَيُؤَكِّدُ فِي نَفْسِهِمْ عِظَمَ الأَمْرِ وَجَلَالَتهُ. فَبَلَغَ ذَلِكَ أبا القاسم عليه السلام فَكَتَبَ إِلَى بَنِي إِسْطَامَ بِلَعْنِهِ وَالْبَرَاءَةَ مِنْهُ وَمَنْ تَابَعَهُ عَلَى قَوْلِهِ وَأَقَامَ عَلَى تَوَلَّيهِ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِمْ أَظْهَرُوهُ عَلَيْهِ فَبَكَى بُكَاءً عَظِيمًا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ لِهَذَا القَوْلِ بَاطِنًا عَظِيمًا وَهُوَ أَنَّ اللُّعْنَةَ الإِبْعَادُ، فَمعْنَى قَوْلِهِ لَعْنَهُ اللهُ أَيُّ بَاعَدَهُ اللهُ عَنِ العَدَابِ وَالتَّارِ، وَالأَنَ قَدْ عَرَفْتُ مُنْزَلَتِي وَمَرَّعَ حَدِيثِهِ عَلَى التُّرَابِ، وَقَالَ عَلَيْكُمْ بِالِكِتْمَانِ لِهَذَا الأَمْرِ... ثُمَّ ظَهَرَ التَّوْقِيعُ مِنْ صَاحِبِ الرِّمَانِ عليه السلام بِلَعْنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ [أَبِي العَزَاقِرِ] وَالبَرَاءَةَ مِنْهُ وَمَنْ تَابَعَهُ وَشَايَعَهُ وَرَضِيَ بِقَوْلِهِ وَأَقَامَ عَلَى تَوَلَّيهِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ بِهَذَا التَّوْقِيعِ¹.

الوسائل الخرافيّة في إثبات ادعاءات المهدويّة

نرى اليوم ونعايش مدّعياتٍ كثيرةً حول القضية المهدويّة، ولا نريد استقصاء المدّعين والمدّعيات؛ لأنّه يخرج عن أهداف هذه الكراسة المختصرة، غير أنّ ذلك لا يمنع أن نذكر بعض من ادّعى ما

1- الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص 403.

يخالف العقل والنقل، إذ يدّعي أحدهم اليوم أنّه اليمانيّ، وأنّه ابن الإمام المهديّ المنتظر، ولا ندري ما سيّدعيه في قادم الأيام. وقد استخدم كسابقيه الخرافة من أجل إيهام الناس بدعوته؛ إذ لا بدّ له من وسائل كي يصدّقه الناس، وسوف نتطرّق بشكلٍ مجملٍ لهذه الوسائل تخالف الوسائل، وهدفنا هو تنبيه القارئ الكريم إلى أنّ هذه الوسائل تخالف العقل والنقل ومسلّمات المذهب والإسلام، وكما يلي:

أولاً: المعجزة

من أولى المدّعات التي يبيها مثل هؤلاء ظهور المعجزة¹ على أيديهم، ومدّعي اليوم يقول إنّ جرت على يديه المعجزة²، فيا ترى ما هي معجزته؟

1- نشير باختصارٍ إلى أنّ المشهور في مصطلح المعجزة أنّه خاصٌّ بالأنبياء، أي أنّ المعجزة وصفٌ لخوارق العادات التي تجري على أيدي الأنبياء، مثل معجزة شق القمر أو إحياء الموق. أمّا الكرامة فهي وصفٌ لخارق العادة يجري للأولياء أو على أيديهم، كما في طعام مريم عليها السلام، وهنالكَ فروقٌ عديدةٌ بين المعجزة والكرامة ذكرت في المطوّلات.

2- لمراجعة المعاجز المدّعاة راجع: المغربيّ، توفيق، دلائل الصدق ورفض غبار الشكّ، ص 84.

إِنَّ أَوَّلَ مَعْجَزَةٍ ادَّعَاها مِنْ أَجْلِ إِثْبَاتِ أَنَّهُ الْيَمَانِيُّ، وَأَنَّهُ مَرْسَلٌ مِنْ قَبْلِ الْإِمَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، هِيَ تَصْرِيحُهُ بِمَعْرِفَةِ قَبْرِ السَيِّدَةِ الزَّهْرَاءِ الْبَتُولِ عَلَيْهَا السَّلَامُ، فَادَّعَى أَنَّ الْإِمَامَ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَدْفَنَهَا الشَّرِيفَ مَلِاصِقٌ لِمَدْفَنِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْمُجْتَبَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّهُ مُسْتَعَدٌّ لِلْقَسْمِ عَلَى ذَلِكَ!¹

1- وهذا نص الرسالة الموجودة على موقعهم الرسمي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين، مالك الملك، مجري الفلك، مسخر الرياح، فالق الإصباح، ديان الدين، رب العالمين. الحمد لله الذي من خشيته ترعد السماء وسكانها، وترجف الأرض وعمارها، وتموج البحار ومن يسبح في غمراتها.
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الفلك الجارية في اللجج الغامرة، يأمن من ركبها، ويغرق من تركها، المتقدم لهم مارق، والمتأخر عنهم زاهق، واللازم لهم لاحق.
﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النور:1]

طلبت من جماعة من العلماء ممن يتزعمون الطائفة الشيعية أن يتقدموا لطلب معجزة وفق صيغة ذكرتها في الصحف الصادرة عن أنصار الإمام المهدي عليه السلام، فلم يتقدم أحد منهم بطلب شيء، ولهذا أمرني أبي الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري عليه السلام أبين شيء من موضعي منه عليه السلام، وهو أنني وصيّه وأول من يحكم من ولده، وأني روضة من رياض الجنة أخبر عنها رسول الله ﷺ.

وأول معجزة أظهرها للمسلمين وللناس أجمعين هو أنّي أعرف موضع قبر فاطمة عليها السلام، بضعة محمد صلى الله عليه وآله، وجميع المسلمين مجمعين على أنّ قبر فاطمة عليها السلام مغيب لا يعلم موضعه إلا الإمام المهدي عليه السلام، وهو أخبرني بموضع قبر أمي فاطمة عليها السلام، وموضع قبر فاطمة عليها السلام بجانب قبر الأمام الحسن عليه السلام وملاصق له، وكأنّ الأمام الحسن المجتبي عليه السلام مدفون في حوض فاطمة عليها السلام، ومستعدّ أن أقسم على ما أقول، والله على ما أقول شهيد، ورسوله محمد صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام الذي دفن فاطمة عليها السلام، والحمد لله وحده.

وكلّ من يدعي الاتصال بالإمام المهدي عليه السلام ولا يرجع لي في كلّ صغيرة وكبيرة، كاذب مفتر على الله ورسوله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله وحده.

﴿وَأَنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا * سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا * وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾
[سورة الإسراء: 76 و77]

ملاحظة: على كلّ مسلم يقرأ هذه الورقة أن يقوم باستنساخها اثنا عشر نسخة ويقوم بتوزيعها، وعلى من يتمكّن من ترجمتها أن يترجمها إلى اللغة التي يستطيع أن يترجمها لها.

بقية آل محمد عليهم السلام الركن الشديد أحمد الحسن وصي ورسول الإمام المهدي عليه السلام إلى الناس أجمعين المؤيد بجبرائيل المسدّد بميكائيل المنصور بإسرافيل ﴿ذُرِّيَّةَ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ * وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

النقد

حاول هذا المدّعي التأثير على الناس من خلال التلاعب بعواطفهم؛ لمعرفة بحبّ الناس وتلفهم لمعرفة قبر السيّدة الزهراء عليها السلام. وما ادّعى أنّه معجزةٌ هو في الحقيقة خروجٌ عن تعريف المعجزة علمياً؛ إذ إنّ تعريفها: أمرٌ خارقٌ للعادة، مقرونٌ بالتحدي، مع عدم المعارضة¹. فأيّ أمرٍ خرق العادة في مجرّد ادّعاءٍ كلّ أحدٍ يستطيع أن يدّعيه؟ فلم يحدث شيءٌ على أرض الواقع كتسبيح الحصى في يده أو شقّ القمر أو إحياء الموتى كما حصل ذلك على يد الأنبياء عليهم السلام.

أنّه قال أستطيع أن أقسم على هذه المعجزة، وهذا من الغرائب، فكيف يكون المدّعي هو صاحب اليمين؟! فالشرع يقول البيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر.

[يلاحظ وجود أخطاءٍ لغويّةٍ وركّةٍ في النصّ، بيد أنّنا أبقينا عليها كما هي ولم نتلاعب بها، ولا ندرى كيف يكون وصيّ الإمام المهديّ عليه السلام جاهلاً بأبسط قواعد اللغة؟!]

<http://almahdyoon.org/bayanat-sayed/376-zahra>

<https://www.youtube.com/watch?v=t4UWtAX4Qg4>

1- السبحانيّ، جعفرٌ، محاضراتٌ في الإلهيات، ج 1، ص 11.

ادّعاه مخالف للروايات التي تذكر أنّ الإمام الحسن عليه السلام دفن بعيداً عن أمّه¹، وأنّ المراد بأمّه في الروايات التي ذكرت أنّه دفن قرب أمّه فاطمة هو جدّته السيّدة فاطمة بنت أسد رضي الله عنها².
إنّ هذا الادعاء مطابقٌ لقول من يدّعي بأنّ مدفنها عليها السلام في البقيع؛ الأمر الذي يجعله في دائرة الشكّ.

ثانياً: المناومات

ادّعى أنّ هناك مئة شخصٍ رأوا الأئمة عليهم السلام في المنام، وأخبروهم بضرورة تأييده ونصرته؛ ولذلك فإنّ أيّ شخصٍ يريد ذلك فما عليه إلا أن يسأل الله بأن يريه حقيقة أمره في المنام³.

-
- 1- انظر: الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، كتاب الحجّة، باب الإشارة والنصّ على الحسين بن عليّ، ج 1، ص 292.
 - 2- انظر: الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح، ج 1، ص 242، وجاء فيها: «يا أخي احملي على سريري إلى قبر جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله، لأجدّد به عهدي، ثمّ ردّي إلى قبر جدّي فاطمة بنت أسد فادفني هناك».
 - 3- انظر: العقيلي، ناظم، لعلكم تهتدون، ص 7. وكذلك انظر: العقيلي، ناظم، البلاغ المبين - الحلقة الثانية - (الرؤيا حجّة)، وهو كتاب يقع في 40 صفحة يسرد المؤلف فيه أسماء (رجالٍ ونساءٍ) ادّعوا أنّهم رأوا رؤى تأمرهم أو تبشّرهم باتّباع هذا المدّعي وأنّه اليماني. وكذلك انظر: أبو رغيف، علي،

النقد

إنّ أدعائه بوجود مئة نفرٍ رأوا هذه المنامات بحاجةٍ إلى دليلٍ،
وبحاجةٍ إلى أن نرى كلّ واحدٍ منهم ونطمئنّ بوجودهم، لهذا فضلاً
عن أنّه لو كانوا ألف شخصٍ فلا قيمة لمناماتهم؛ لعدم حجّية هذه
المنامات عقلاً وشرعاً.

لا مجال في الأمور الاعتقاديّة للاستدلال بالمنام؛ لأنّ الاعتقاد
ينبغي أن يكون عن يقينٍ تامٍّ، والمنام لا يوقّر حتّى الاطمئنان، فضلاً
عن اليقين، فالمنام في نظريّة المعرفة ليس من أدوات معرفة الحقيقة
والواقع.

إنّ الرؤيا والمنام طرقٌ لمعرفة الحقيقة مختصّةً بالأنبياء والأئمّة
المعصومين عليهم السلام، فالأنبياء رؤياهم وحيٌّ¹، وهذا ما صرح به القرآن
الكريم، كما قال تعالى:

الطريق إلى الدعوة اليمانيّة، ص 57 - 63. وكذلك انظر: المغربي، توفيق،
دلائل الصدق ونفض غبار الشكّ، ص 11 وما بعدها.

1- روى الشيخ الطوسي رحمته الله قال: «حدّثنا ابن الصلت، قال: أخبرنا ابن عقدة،
قال: أخبرنا عليّ بن محمّد الحسيني، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن عيسى،
قال: حدّثنا عبيد الله بن عليّ، قال: حدّثنا عليّ بن موسى، عن أبيه، عن

﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي
أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُحَوِّفُهُمْ فَمَا
يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾¹.

﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي
الْمُحْسِنِينَ﴾².

﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ
تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾³.

فالمعصومون محدثون ومناماتهم واقعيّة، أمّا بقيّة الناس
فمناماتهم تقسّم إلى عدّة أقسام؛ لذا جاء في الرواية عن بريد بن
معاوية العجلي، قال: «كان حمزة بن عمارة الزبيديّ - لعنه الله -

جده، عن آباه، عن عليّ عليه السلام قال: رؤيا الأنبياء وحى. [الطوسي، محمد
بن الحسن، الأمالي، ص 338، المجلس 12، ح 29.

1- سورة الإسراء: 60.

2- سورة الصافات: 104 و105.

3- سورة الفتح: 27.

يقول لأصحابه: إنّ أبا جعفرٍ عليه السلام يأتيني في كلّ ليلةٍ، ولا يزال إنسانٌ يزعم أنّه قد أراه أيّاه، فقدّر لي أني لقيت أبا جعفرٍ عليه السلام فحدّثته بما يقول حمزة، فقال: كذب عليه لعنة الله! ما يقدر الشيطان أن يتمثّل في صورة نبيٍّ ولا وصي نبيٍّ¹.

ثالثاً: الاستخارة

فقد أحال كلّ من يسأله عن دعوته إلى الاستخارة، فيقول للسائل استخر الله في قضيتي! فهو يعدّ الاستخارة من طرق معرفة الحق والواقع².

النقد

إنّ الاستخارة من الأمور المتفق عليها بين المذاهب مطلقاً³، ولكنّ مورد الاستخارة في الأمور الحياتيّة التي يتحرّر فيها الإنسان،

1- الطوسي، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، ص 304.
2- انظر: أبو رغيّف، علي، الطريق إلى الدعوة اليمانيّة، ص 65؛ المغربي، توفيق، دلائل الصدق ونفض غبار الشكّ، ص 11 وما بعدها.
3- متفقٌ عليها بشكلٍ عامٍّ، وإلا فإن هناك اختلافاً في التفاصيل والكيفيات، ولكنهم مجمعون على أنّها للأمر الدنيويّة.

دون الموضوعات الدينية في الإسلام سواءً العقديّة أو الشرعيّة، فإنّه لا مجال للخيرة فيها، فلا يستخير المؤمن أيصلي أم لا؟! ولا يستخير لتحديد موضع القبلة، أو لصيام شهر رمضان وغير ذلك، لهذا في الأمور الفرعيّة.

وأما في الأمور العقديّة، فليس من حقّه أن يستخير على التوحيد أو الشرك، ولا في أن يؤمن بالنبيّ محمدٍ ﷺ أو لا يؤمن، أو في أن يتّبع وصيّيه أمير المؤمنين عليّ السلام من بعده أو لا يتّبعه. والقضية المهدوية وكلّ قضية ذات شأنٍ عقديّ لا يجوز أن يستخير فيها المؤمن، فلا يجوز أن يستخير للتعرف على شخص الإمام المهديّ ﷺ لو شكّ فيه مثلاً، بل لا يوجد موضوع للاستخارة هنا، وحتى مشركو قريش لم يلجئوا إلى الاستخارة في نبوة النبيّ الأعظم ﷺ، رغم أنّهم كانوا يعملون بها في الجاهليّة؛ لأنّهم علموا أنّ هذه القضية ليست قابلةً للاستخارة، فما الاستخارة في واقعها إلاّ دعاءٌ وطلبٌ للخير من الله في أمرٍ معيّنٍ؛ ولذا لا تعدّ الاستخارة من طرق الوصول إلى المعرفة في نظريّة المعرفة¹.

1- لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع: نظريّة المعرفة والمنهج العقلي، الدكتور أيمن المصري، ص 19؛ السبحاني، جعفر، بقلم: حسن محمد مكي العاملي،

رابعاً: رواية المهديين

من الأساليب التي سلكها مدّعو المهديّة أسلوب الاستدلال بالروايات الضعيفة والغريبة، التي لم يعتمد عليها العلماء، ولا تصمد أمام التحقيق السندّي والدلالي. ومنها هذه الرواية التي يطلقون عليها (رواية الوصيّة) التي ذكرها الشيخ الطوسي رحمته الله في كتاب (الغيبة).

وهي ضمن ما يعرف بـ (روايات الأحاد) التي لا تفيد إلا الظن¹، في مقابل الروايات المتواترة التي تفيد اليقين. ويؤخذ بروايات الأحاد إذا أفادت الظنّ في فروع الدين والمسائل الشرعيّة، ولا يأخذون بها في المسائل العقديّة؛ إذ إنّ العقيدة تتطلّب القطع واليقين².

نظريّة المعرفة، ص 136 وما بعدها.

1- تقرّر في علم أصول الفقه أنّه ينبغي أن يكون الظنّ قد قامت الحجّة على اعتباره، وإلا فإنّ الظنّ بما هو ظنٌّ لا اعتبار له.

2- انظر: الآخوند الخراساني، محمد كاظم، كفاية الأصول، ص 329؛ النائيني، محمد حسين، فوائد الأصول، تعليق: ضياء الدين العراقي، تحقيق: رحمة الله الأراكي، ج 3، ص 324.

متن الرواية

روى الشيخ الطوسي رحمته الله في (الغيبة): أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سُفْيَانَ الْبَزْوَغِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سِنَانِ الْمُؤَصِّلِيِّ الْعَدَلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلِيلِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ الْمِصْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ الْبَاقِرِ عَنْ أَبِيهِ ذِي الثَّفِينَاتِ سَيِّدِ الْعَابِدِينَ عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ الرَّكِّيِّ الشَّهِيدِ عَنْ أَبِيهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا وَفَاتُهُ لِعَلِيِّ عليه السلام: يَا أَبَا الْحَسَنِ، أَحْضِرْ صَحِيفَةً وَدَوَاةً، فَأَمَلًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصِيَّتُهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَالَ: يَا عَلِيُّ إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ إِمَامًا وَمِنْ بَعْدِهِمْ اثْنَا عَشَرَ مَهْدِيًّا، فَأَنْتَ يَا عَلِيُّ أَوَّلُ الْإِثْنِي عَشَرَ إِمَامًا، سَمَّاكَ اللَّهُ - تَعَالَى - فِي سَمَائِهِ عَلِيًّا الْمُرْتَضَى وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَالصَّادِقَ الْأَكْبَرَ وَالْفَارُوقَ الْأَعْظَمَ وَالْمَأْمُونَ وَالْمَهْدِيَّ فَلَا تَصْحُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ لِأَحَدٍ غَيْرِكَ يَا عَلِيُّ أَنْتَ وَصِيِّي عَلَى أَهْلِ بَيْتِي حَيْثُ هُمْ وَمَيِّتِهِمْ، وَعَلَى نِسَائِي فَمَنْ ثَبَّتَهَا لِقِيَّتِي

عَدَا وَمَنْ طَلَّقْتَهَا، فَأَنَا بَرِيءٌ مِنْهَا، لَمْ تَرِنِي وَلَمْ أَرْهَا فِي عَرَصَةِ
الْقِيَامَةِ، وَأَنْتَ خَلِيفَتِي عَلَى أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي.

فَإِذَا حَضَرَكَ الْوَفَاءُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِي الْحَسَنِ الْبَرِّ الْوَصُولِ، فَإِذَا
حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِي الْحُسَيْنِ الشَّهِيدِ الرَّكِيِّ الْمَقْتُولِ، فَإِذَا
حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ سَيِّدِ الْعَابِدِينَ ذِي الثَّقَنَاتِ عَلِيِّ،
فَإِذَا حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ، فَإِذَا حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ
فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ، فَإِذَا حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى
ابْنِهِ مُوسَى الْكَاطِمِ، فَإِذَا حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ عَلِيِّ الرَّضَا،
فَإِذَا حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدِ الثَّقَةِ الشَّقِيِّ، فَإِذَا
حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ عَلِيِّ النَّاصِحِ، فَإِذَا حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ
فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ الْفَاضِلِ، فَإِذَا حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ فَلْيُسَلِّمْهَا إِلَى
ابْنِهِ مُحَمَّدِ الْمُسْتَحْفَظِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ إِمَامًا،
ثُمَّ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ اثْنَا عَشَرَ مَهْدِيًّا (فَإِذَا حَضَرْتَهُ الْوَفَاءُ) فَلْيُسَلِّمْهَا

إِلَى ابْنِهِ أَوَّلِ الْمُقَرَّبِينَ لَهُ، ثَلَاثَةُ أَسَائِي اسْمُ كَاسِمِي وَاسْمُ أَبِي، وَهُوَ
عَبْدُ اللَّهِ وَأَحْمَدُ، وَالْإِسْمُ الثَّلَاثُ الْمَهْدِيُّ هُوَ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ¹.

النقد

سند الرواية²

لا يخفى أنّ الدراسات الحوزويّة دراساتٌ تخصّصيّةٌ جدًّا، ولا يخوض في الروايات والاستدلال بها والنقض عليها إلا أصحاب التخصص في هذا المجال. وهذه الرواية طبقًا لأصول علم الرجال في غاية الضعف، وكون الرواية مذكورةً من قبل عالمٍ كبيرٍ كالشيخ الطوسي لا يدلّ على صحتها واعتبارها، فهذه كتب الحديث لدينا مملوءةٌ بالروايات، فهل نأخذ بها كلّها؟! أو نأخذ بسياقاتٍ معرفيّةٍ وعلميّةٍ ذات طابعٍ رصينٍ في التخصص، وقنواتٍ تسير فيها الرواية؛ وصولًا للحكم عليها بالصحة والاعتبار من عدمه؟

1- الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، ص 150 و151.

2- سند الرواية مصطلحٌ تخصّصيٌّ يشير إلى التحقيق الرجاليّ، أي دراسة الرجال الذين رووا الرواية، والعلم الذي يدرس أسانيد الروايات هو علم الرجال.

وإذا كان كلّ أحدٍ يقرأ روايةً كي يتدبّر وفق مفادها، فلنغلق إذن باب الاجتهاد والعلم، ونقتصر على القراءة السطحيّة، وهكذا بالنسبة للطبّ، فليرجع كلّ واحدٍ لكتب الطبّ ويترك مراجعة الأطباء.

إنّ المتأمل من أهل الاختصاص في هذه الرواية يجد أنّها في غاية الوهن والضعف، فالسند المذكور يحتوي على من يُطلق عليهم (المجاهيل)، وهم الذين لم يرد لهم ذكرٌ في كتب الرجال، فلم يمدحوا ولم يقدحوا.

وضعف السند يبدأ من عليّ بن سنانٍ الموصليّ العدل؛ إذ لا مشكلة في قوله (جماعة)؛ لأنّ الجماعة ثقاتٌ بلا إشكال، وكذا (الحسين بن علي بن سفيان البزوفري) وهو من أجلة الأصحاب؛ إذ قال عنه النجاشي «شيخٌ، ثقةٌ، جليلٌ من أصحابنا»¹.

أمّا أول المجاهيل عليّ بن سنانٍ الموصليّ العدل، فمشكلته أنّه لم يتمّ ذكره في كتب الرجال لا بمدح ولا قدح. ولقد ركّز جماعة المدعي على هذه الشخصيّة، وحاولوا أن يجدوا لهم مخرجاً من هذا الانسداد

1- النجاشي، أبو العباس أحمد بن عليّ، أسماء مصتفي الشيعة (رجال النجاشي)، ص 68.

العلمي الرجالي، فعدّوا وصف (العدل) الذي جاء في نهاية اسمه صفة مدح له.

وتحقيق حاله هو أن نقول: إنّ هذه المفردة قد تكون ضمن اسمه الكامل، أمّا احتمال كون وصف العدل توثيقاً فليس دقيقاً؛ لأنّ المتعارف والمشهور عند ذكر الرواة في سلسلة السند أنّ لا تذكر الأوصاف، بل تذكر الأسماء كما في باقي أفراد سند رواية الوصيّة، إذ وردت أسماءهم جميعاً خاليةً من التوصيف، فذكر هذا بخصوصه على نحو التوصيف خلاف الظاهر.

هذا مضافاً إلى أنّه إذا ذكر التوصيف فإنّه يرد في أوّل السند، ويعبر عنه بالثقة عادةً فيقال مثلاً: عن الثقة محمد بن العباس بن مروان¹ وهكذا، بالإضافة إلى أنّ العدل لو كان وصفاً لهذا الراوي لنصّ عليه الرجاليون في كتبهم، ولما كان من المجاهيل، في حين أنّهم لم يذكروه في كتبهم، بل إنّ الشيخ الطوسي نفسه لم يذكره في رجاله، مع أنّه هو الذي نعته بذلك حسب ما يدعون!

1- راجع: المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار، ج 14، ص 182؛ ابن طاووس، رضي الدين عليّ، اليقين، ص 120، تحقيق: الأنصاري، مؤسسة دار الكتاب (الجزائري)، الطبعة الأولى، ربيع الثاني 1413 هـ.

وعلى فرض كون تعبير (العدل) صفة مدح، فهو مجرد احتمالٍ فقط لا يمكن الجزم به إلا مع القرينة القطعيّة¹. ومع كونه مجرد احتمالٍ يكون هذا اللفظ مجملًا يدور أمره بين أن يكون صفة مدح أو لقبًا لصاحبه؛ ولذلك لا يحتجّ به لكل واحدٍ من هذين الاحتمالين. وعلى فرض التسليم بكونه وصفًا فمع ذلك لا يمكن الأخذ بالرواية لوجود الإشكال في باقي رواة السند.

وأما الراوي الآخر - وهو عليّ بن الحسين - فهو مشتركٌ بين الثقة وغيره، فعلى مدعي صحّة السند أن يميّز المقصود به حتى يصحّ الاستناد إليه.

وأما أحمد بن محمد بن الخليل وجعفر بن أحمد المصريّ والحسن بن عليّ ووالده (عليّ بن بيان بن سيّابة المصريّ) فهم مهملون في كتب الرجال لم يتمّ ذكرهم. وبذلك ننتهي إلى أنّ أكثر رواة هذه الرواية مجاهيل ومهملون، فالرواية ساقطة عن الاعتبار من ناحية السند، ولا يمكن الاعتماد عليها.

1- إنّ مصطلح (القرينة القطعيّة) يدلّ على وجود ما يشير إلى معنى محدّد عند الشكّ والاحتمال بين عدّة معاني أو احتمالات.

دلالة الرواية

يمكن الإشارة إلى ضعف الرواية من خلال عدم قبول العلماء من أهل الخبرة بهذه الرواية؛ لغرابتها ومخالفة المشهور لها، كالحَرَّ العاميِّ حيث قال: «حديث الاثني عشر بعد الاثني عشر: اعلم أنه قد ورد هذا المضمون في بعض الأخبار، وهو لا يخلو من غرابة وإشكالٍ، ولم يتعرَّض له أصحابنا إلا النادر منهم على ما يحضرنى الآن، ولا يمكن اعتقاده جزماً قطعاً؛ لأنَّ ما ورد بذلك لم يصل إلى حدِّ اليقين، بل تجويزه احتمالاً على وجه الإمكان مشكلاً؛ لما ياتي - إن شاء الله تعالى - من كثرة معارضه»¹.

وكذلك نجد العلامة المجلسي يرد أمثال هذه الروايات ويقول: «هذه الأخبار مخالفةٌ للمشهور، وطريق التأويل أحد وجهين: أن يكون المراد بالاثني عشر مهدياً أن النبي ﷺ وسائر الأئمة سوى القائم عليه السلام بأن يكون ملكهم بعد القائم عليه السلام، وقد سبق أن الحسن بن سليمان أولها بجميع الأئمة، وقال برجعة القائم عليه السلام، وبه أيضاً يمكن الجمع بين بعض الأخبار المختلفة التي وردت في مدّة ملكه عليه السلام.

1- العامي، محمد بن الحسن، الفوائد الطوسية، ص 115.

أن يكون هؤلاء المهديّون من أوصياء القائم، هادين للخلق في زمن سائر الأئمة الذين رجعوا؛ لئلا يخلو الزمان من حجّة، وإن كان أوصياء الأنبياء والأئمة أيضًا حججًا، والله - تعالى - يعلم¹.

أي أنّ أقصى ما يمكن أن يقال إنّ هؤلاء المهديّين ما هم إلا قادة كبار بلغوا مراحل عالية في تهذيب أنفسهم وفهم دينهم؛ فاستحقّوا أن يكونوا هداةً للأمة بعد أهل البيت عليهم السلام.

وعليه فالرواية إذا خالفت المشهور يعرض عنها تمسكًا بقول الإمام الباقر عليه السلام عندما سئل عن الخبرين المتعارضين المرويين عنهم عليهم السلام فقال: «خذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذّ النادر»².

ملاحظاتٌ حول تطبيق الرواية على المدّعي

بالإضافة إلى المشكلة السندية والدلالية العامّة في الرواية، فإنّ هناك مشاكل أخرى في تطبيق هذه الرواية على المدّعي، ومن أهمّها:

أولاً: الرواية أشارت إلى أنّ المهديّين يجيئون بعد وفاة الإمام المهديّ عليه السلام، أمّا مدّعي اليمانيّة فقد جاء قبل ظهور الإمام¹، هذا

1- المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار، ج 53، ص 149.

2- العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، ج 1، ص 157.

مضافاً إلى اضطراب المدعي وتخبّطه في دعواه، فهو يدعي من جهةٍ
أنّه مبعوث الإمام، ومن جهةٍ أخرى يدعي أنّه وصيّ، وهذان
الأمران لا يجتمعان؛ لأنّ المبعوث سابقٌ أو مقارنٌ، والوصي لاحقٌ!

ثانياً: أكّدت بعض الروايات أنّ الإمام الحسين عليه السلام هو الذي
يتسلّم مهام قيادة الأمة بعد وفاة الإمام الحجّة عليه السلام، وليس أولاد
الإمام الحجّة عليه السلام، منها ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «فإذا
استقرت المعرفة في قلوب المؤمنين أنّه الحسين، جاء الحجّة الموت،
فيكون الذي يغسّله ويكفّنه ويحنّطه ويلحده في حفرته الحسين بن
علي، ولا يلي الوصيّ إلا الوصي»².

ثالثاً: أنّ هناك بعض الروايات توضّح أن لا عقب للإمام المهديّ
حين وفاته، فالإمام الرضا عليه السلام يذكر السائل بشيء يبدو من خلال
الرواية أنّه معروفٌ بين شيعتهم، بأنّ كلّ إمام يكون له عقبٌ إلا
آخرهم، وأنّ الإمام الحسين عليه السلام هو الذي يتولّى تجهيزه وخلافته.

1- انظر: الخباز، ضياء، المهدويّة الخاتمة، ج 2، ص 96.

2- الكافي، الكليني، ج 8، ص 206.

فَعَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخُرَازِيِّ قَالَ: «دَخَلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ إِمَامٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ إِنِّي سَمِعْتُ جَدَّكَ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا يَكُونُ الْإِمَامُ إِلَّا وَلَهُ عَقِبٌ، فَقَالَ: أَنْسَيْتَ يَا شَيْخُ أَوْ تَنَاسَيْتَ؟ لَيْسَ هَكَذَا قَالَ جَعْفَرٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِنَّمَا قَالَ جَعْفَرٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَكُونُ الْإِمَامُ إِلَّا وَلَهُ عَقِبٌ إِلَّا الْإِمَامَ الَّذِي يُخْرَجُ عَلَيْهِ الْحَسِينُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّهُ لَا عَقِبَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: صَدَقْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ هَكَذَا سَمِعْتُ جَدَّكَ يَقُولُ»¹.

رابعاً: أنّ الرواية تنصّ على تسليم الوصيّة من قبل الإمام المهديّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى ابنه عند موته، فإذا سلّمها كان التكليف على الناس باتّباعه، وأمّا قبل التسليم فالأمة غير مكلفيّة باتّباعه، حتّى على فرض معرفته وثبوت بنوّته له عَلَيْهِ السَّلَامُ، فضلاً عن القطع بعدم ثبوت بنوّته كما هو شأن مدّعي البنوّة، لهذا مضافاً إلى أنّ بنوّة ابنه ﷺ إنّما تثبت عن طريق الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ نفسه إذا عرفه للأمة، أو قرّره على دعواه البنوّة، أو كانت بنوّته ثابتة بالشهرة والتسالم وعدم إنكار الإمام، كما هو الشأن في انتساب الناس لآبائهم بشكلٍ

طبيعيّ، والمدعيّ للنبوة اليوم لم تثبت بنوّته بأحد هذه الأمور المتعارفة، ولا يملك إلاّ الادّعاء لا غير؛ ولذلك فعليه أن يصبر حتّى يظهر الإمام عليه السلام ويوصي له، فيكلّف الناس آنذاك باتّباعه، أمّا قبل فعليّة الوصيّة فلا تكليف باتّباعه كما هو مقتضى الوصيّة، فالوصيّة تثبت خلاف دعوى مدّعيها، فهي عليه لا له.

خامساً: أنّه قد ورد في الرواية أنّ ابن الإمام له ثلاثة أسماء، وأمّا المدعيّ فله اسمٌ واحدٌ فقط، كما أنّ اسم أبيه لا يطابق اسم أبي الإمام، مضافاً إلى أنّ مجرد التطابق الاسميّ لا يكفي لإثبات المدعيّ، وإلاّ لانفتح الباب لكلّ مدّعٍ إذا طابق اسم صاحب الوصيّة، بل لا بدّ من ثبوت بنوّته بالقطع واليقين كما في سائر الموارد، سيّما في مثل هذه القضايا التي يترتب عليها أمر الدين.

سادساً: أنّ المشكلة في عصرنا هي غيبة الإمام عليه السلام، بحيث لا يمكن الوصول إليه، فإذا كان المبعوث عنه غائباً محتفياً أيضاً مثله، ولا يعرف مكانه إلاّ خاصّته، بل لا يعلم أنّه حيٌّ أو ميّتٌ فلم يُنتفع حينئذٍ من وجوده للأمة، ولم تحصل الغاية من بعثته، فالمبعوث لا بدّ أن يكون ممثلاً عمّن بعثه ويراه المبعوث إليه، ويلتقي به ويتأكّد من صحّة دعواه، وإلاّ لانفتحت الحكمة من بعثته سيّما مع طول الغيبة،

هَذَا عَلَى فِرْضِ بَقَائِهِ حَيًّا بِأَمْتِدَادِ الْغَيْبَةِ، وَلَا يُقَاسُ أَمْرُهُ عَلَى إِيمَانِنَا بِالْإِمَامِ الْغَائِبِ عَلَيْهِ السَّلَام؛ لِأَنَّ أَمَامَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَام ثَابِتَةٌ لَنَا بِالْأَدْلِيلِ الْقَطْعِيِّ فَلَا تُضَرُّ بِغَيْبَتِهِ الَّتِي لَهَا وَجْهٌُ مِنَ الْحِكْمَةِ نَصَّتْ عَلَيْهَا الرِّوَايَاتُ.

ضُرُورَةُ تَحْصِينِ الْأُمَّةِ

مِنَ الضَّرُورِيِّ لِشَبَابِنَا وَأَجْيَالِنَا الصَّاعِدَةِ وَكُلِّ قَطَاعَاتِ مَجْتَمَعِنَا أَنْ تَتَسَلَّحَ بِالْوَعِيِّ وَالثَّقَافَةِ الدِّينِيَّةِ الْإِلَازِمَةِ، وَأَنْ تَرْفَعَ مِنْ مَسْتَوَى الْمُنَاعَةِ الْفِكْرِيَّةِ لَصَدِّ الشَّبَهَاتِ وَالتَّيَّارَاتِ الْوَافِدَةِ، فَإِنَّ أَمْرَ الدِّينِ وَالْمُعْتَقَدِ لَا يَدَانِيهِمَا شَيْءٌ فِي الْأَهْمِيَّةِ؛ وَلِذَا وَرَدَ فِي الدَّعَاءِ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ مَصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا»¹؛ فَلَا بَدَّ لِلنَّاسِ - سَيِّمًا الشَّبَابِ - مِنْ اتِّخَاذِ ثَلَاثِ خَطَوَاتٍ لِتَحْصِينِ أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْإِنْزِلَاقِ الْفِكْرِيِّ وَالْعَقْدِيِّ:

1- مَقْطَعٌ مِنْ دَعَاءٍ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ اقْسَمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ، وَمَنْ طَاعَتِكَ مَا تَبَلَّغْنَا بِهِ جَنَّتِكَ، وَمَنْ الْيَقِينِ مَا يَهْوَنُ بِهِ عَلَيْنَا مَصِيبَاتِ الدُّنْيَا، وَمَتَّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهُ (وَاجْعَلْهَا) الْوَارِثَ مِنَّا، وَاجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمْتَنَا، وَانصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَانَا، وَلَا تَجْعَلْ مَصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا، وَلَا تَسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا». [الأحسائي، ابن أبي جمهور، عوالي اللئالي، ج1، ص159]

الخطوة الأولى: رفع المستوى الثقافي والوعي الفكري فيما يرتبط بالقضية المهدوية من خلال المطالعة التحقيقية.

الخطوة الثانية: رفع القدرة على تحليل الأفكار وكشف المزيّف منها، وذلك لا يكون إلا من خلال تنظيم عمليّة التفكير؛ إذ إنّ التفكير نوعان: التفكير المنضبط والمنظّم، والتفكير الفوضويّ والعشوائي، وهذا ما يحتاج إلى دراسة أو مشاركة في دوراتٍ من قبل متخصصين في الجانب الفكريّ.

الخطوة الثالثة: ينبغي على المؤمن طبقاً لمدرسة أهل البيت عليهم السلام الرجوع لمن نصبهم الإمام عليه السلام نواباً له في زمن الغيبة الكبرى، وهم مراجع التقليد وحكام الشرع، فهم المأمّن من الوقوع في مخالفة الشريعة، والشيعّة منذ بدء الغيبة الكبرى وإلى اليوم يرجعون في أمورهم الفرديّة والجماعيّة إلى مراجع التقليد، فهم المأمّن والملاذ في كلّ ما يطرأ على الأمة من فتنٍ ومستجداتٍ، وهذا ما حفظ كياناتهم من الضياع والتهيه في مسارب وتياراتٍ مختلفة، والقضية المهدوية تمسّ شغاف قلب الدين لخطورتها وأهمّيّتها؛ فلا بدّ من الرجوع للعلماء الأفاضل ومراجع التقليد، والانتهاج من نمير علومهم، والاستضاءة بتوجيهاتهم فيما يطرح في الساحة من أمورٍ تخصّ هذا الموضوع.

ولقد أكّد أهل البيت عليهم السلام على هذا الدور المهمّ من خلال سيرتهم وأحاديثهم، لا سيّما الإمامين العسكريين عليهما السلام من أجل تمهيد ذهنيّة الأُمَّة على مسألة القيادة المعصومة الغائبة.

فهنالك رواياتٌ كثيرةٌ تحثّ المؤمنين على الرجوع إلى أهل العلم، نذكر رواية «العلماء ورثة الأنبياء»¹ نموذجاً، أو ما جاء عن الإمام العسكري عليه السلام: «فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوامّ أن يقلّدوه»².

وهي رواياتٌ واضحة الدلالة على ضرورة اتّباع العلماء الذين تتوفر فيهم الجوانب العلميّة والعملية.

بالإضافة إلى الوجدان الداعي إلى الرجوع إلى أهل الخبرة في كلّ علمٍ أو فنٍّ أو صناعةٍ، وأهل الخبرة والدراية في الأمور الدينيّة هم العلماء الأتقياء العاملون الربّانيون الذين تطمئنّ النفس في الركون إليهم، ولا سيّما في أيام الفتن؛ ولذلك فلا داعي للعجلة فيما يخصّ الدين ولا بدّ من التروي حتّى يتبيّن الحقّ من الباطل.

1- الكلينيّ، محمّد بن يعقوب، الكافي، ج 1، ص 34.

2- الطبرسيّ، أحمد بن عليّ، الاحتجاج، ج 2، ص 263.

وهنا يجدر الالتفات إلى مسألة، وهي أنه عندما تبتدع دعوةً معيَّنةً وتريد أن تحرف الناس، فلا بدّ من الوقوف ضدها وعدم السكوت عليها، ولكنّ المؤسف أنّ هناك رأياً ينتشر في الأوساط مفاده البناء على ترك صاحب البدعة وشأنه وجماعته؛ لأنّه سرعان ما تنتهي دعوته، مع أنّ الواقع والتاريخ يكذب هذا الرأي، فهذه الأديان المبتدعة تملأ الأرض منذ آلاف السنين، ودعوة النميريّ مثالٌ واضحٌ على ما نقول؛ إذ لا تزال دعوته مستمرّةً بين بعض الشعوب حتّى اللحظة.

ولا بدّ من تذكير القارئ الكريم أن يتنبّه للمدّعيّات الكثيرة في الساحة، ويضع كلّ دعوةٍ في ميزان العقل والمنطق، وأن لا ينساق في ركاب الرجال، فلا يعرف الحقّ بالرجال¹، وأن لا تغرّه الظواهر والمزيّنات الخارجيّة والشهرات الكاذبة والخادعة.

1- قال الحارث بن حوطٍ الليثي لعليّ عليه السلام: «أترى أنّ طلحة والزبير وعائشة اجتمعوا على باطلٍ؟ فقال عليّ: يا حارث أنت ملبوسٌ عليك، إنّ الحقّ والباطل لا يعرفان بأقدار الرجال، ويأعمال الظنّ، اعرف الحقّ تعرف أهله، واعرف الباطل تعرف أهله». [أنساب الأشراف، البلاذريّ، ج 2، ص 239]

الخاتمة

أولاً: توصلنا بما لا مجال للشكّ فيه أنّ القضيّة المهدويّة من أكثر القضايا عرضةً للانتهاك والاستغلال على مدى التاريخ، وشهدت أدعياء كثيرًا في الغيبتين، وسوف لا يتوقّف هذا التزوير طالما نعيش صراع الحقّ والباطل إلى ظهور صاحب العصر أرواحنا له الفداء.

ثانيًا: أنّ هؤلاء الأدعياء يتوسّلون بالخرافة والكذب في الدعوة لأنفسهم، وقد ذكرنا نماذج منهم في عصر الغيبة الصغرى، كالشريعيّ وابن أبي عزافر وآخرين.

وقد ظهر لدينا في عصر الغيبة الكبرى أدعياء، ولكن تعمّدنا عدم ذكرهم كلّهم وركّزنا البحث على المدّعي المعروف باليمانيّ.

ثالثًا: يعتمد المدّعي وجماعته على وسائل خرافيّة أيضًا لنشر دعوتهم، وهي (ادّعاء المعاجز، الاستخارة، الأحلام)، وكذلك الاستدلال بالروايات الضعيفة والغريبة وحرف الروايات عن ظاهرها.

رابعًا: أنّ هذه الوسائل المدّعاة ليست من الأدوات المعرفيّة في إثبات العقيدة والاستدلال عليها.

خامساً: ذكرنا نموذجاً روائياً ليكون مثلاً على استدلالهم بالروايات الضعيفة والغريبة، وهي الرواية التي يطلقون عليها رواية الوصيّة، وقمنا ببيان حقيقتها وأنها ضعيفةٌ سنداً ودلالةً.

سادساً: تمّ التأكيد على ضرورة رجوع الناس عامّةً إلى علماء الأمة من الصائنين لأنفسهم المخالفين لهواهم.

سابعاً: أشرنا إلى ضرورة التصدي للظواهر الفكرية المنحرفة من قبل المعنّيين ووآد الفتن في رحمها.

المصادر

1. ابن حجر الهيثمي، أحمد، الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، مؤسّسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمّد، مقدّمة ابن خلدون، تصحيح أبي عبد الله السعيد المندوه، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2010، بيروت - لبنان.
3. ابن شعبة الحرّانيّ، الحسن بن عليّ، تحف العقول عن آل الرسول، تعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم - إيران، الطبعة الثانية، 1404 هـ.
4. ابن طاووس، رضيّ الدين عليّ، اليقين، ص 120، تحقيق: الأنصاري، مؤسّسة دار الكتاب (الجزائري)، الطبعة الأولى، ربيع الثاني 1413 هـ.
5. ابن عربيّ، الفتوحات المكيّة، دار صادر، بيروت - لبنان.
6. ابن ماجة، عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، دار الفكر للطباعة والنشر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

48 أديعاء المهديّة

7. أبو رغيف، علي، الطريق إلى الدعوة اليمانية، إصدارات أنصار الإمام المهدي، العدد (178)، الطبعة الأولى، 1434 هـ.
8. الأحسائي، ابن أبي جمهور، عوالي اللثالي، ج 1، ص 159، تقديم: شهاب الدين المرعشي، تحقيق: مجتبي الحسيني، الطبعة الأولى، مطبعة سيّد الشهداء - قم، 1983 م.
9. الأخوند الخراساني، محمد كاظم، كفاية الاصول، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، قم، 1409.
10. البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق: الدكتور محمد حميد الله، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ودار المعارف بمصر، 1959 م.
11. الراوندي، قطب الدين، الخرائج والجرائح، تحقيق: مؤسّسة الإمام المهديّ - قم المقدّسة، الطبعة الأولى، 1409 هـ.
12. الطبرسي، أحمد بن عليّ، الاحتجاج، توثيقات وملاحظات: محمد باقر الخرسان، مطابع النعمان - النجف الأشرف، 1966.
13. الطوسي، محمّد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، تصحيح وتعليق: ميرداماد الاستريادي، تحقيق: مهدي الرجائي، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث، 1404 هـ، قم.
14. الطوسي، محمّد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلاميّة - مؤسّسة البعثة، دار الثقافة - قم، الطبعة الأولى، 1414 هـ.

15. الطوسي، محمد بن الحسن، الغيبة، تصحيح: عباد الله الطهراني، علي أحمد الناصح، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة - قم المشرفة، الطبعة الثالثة، 1425هـ.
16. العاملي، حسن محمد مكي، الإلهيات، تقرير بحث الشيخ جعفر سبحاني، الدار الإسلاميّة للطباعة والنشر- والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 1989 م.
17. العاملي، حسن محمد مكي، نظريّة المعرفة، محاضرات الشيخ جعفر سبحاني، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، 1424هـ.
18. العاملي، محمد بن الحسن الحرّ، الفوائد الطوسيّة، حقّقه وعلّق عليه: مهدي اللاجوردي، محمد درودي، قم- إيران، 1403هـ.
19. العاملي، محمد بن الحسن الحرّ، وسائل الشيعة، مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الثانية، 1414هـ.
20. العقيلي، ناظم، البلاغ المبين - الحلقة الثانية - (الرؤيا حجّة)، موقع السيّد أحمد الحسن وصيّ ورسول الإمام المهدي عليه السلام واليماني الموعود (كذا).
21. العقيلي، ناظم، لعنكم تهتدون، إصدارات أنصار الإمام المهدي عليه السلام، العدد (55)، الطبعة الأولى، 29 صفر 1428هـ.
22. الكليني، محمد بن يعقوب، أصول الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلاميّة - طهران، الطبعة الخامسة، 1984.

50 أدعياء المهديّة

23. المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار، تحقيق: محمدباقر البهودي، دار إحياء التراث العربيّ - بيروت، الطبعة الثالثة المصحّحة، 1983.

24. المصري، أيمن، أصول المعرفة والمنهج العقليّ، المركز الثقافي العربيّ، الطبعة الأولى، دار البيضاء - المغرب، بيروت - لبنان، 2010 م.

25. المغربي، توفيق، دلائل الصدق ونفض غبار الشكّ، إصدارات أنصار الإمام المهديّ، العدد (180)، الطبعة الأولى، 1434 هـ.

26. النائيني، محمد حسين، فوائد الأصول، تعليق: ضياء الدين العراقي رحمته، تحقيق: رحمة الله الراكي، مؤسّسة النشر- الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرفّة، 1406 هـ.

27. النجاشي، أبو العبّاس أحمد بن عليّ، أسماء مصنّفي الشيعة، (رجال النجاشي)، تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني، مؤسّسة النشر- الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرفّة.

28. <http://almahdyoon.org/bayanat-sayed/376-zahra>

29. <https://www.youtube.com/watch?v=t4UWtAX4Qg>

المحتويات

5	كلمة المؤسسة.....
8	المقدمة.....
10	رسوخ العقيدة المهدوية.....
11	أدعاء المهدوية.....
12	خرافات أدعاء الغيبة الصغرى.....
12	أولاً: الشريعي.....
14	ثانياً: محمد بن نصير النميري.....
15	ثالثاً: أبو طاهر محمد بن علي بن بلال.....
17	رابعاً: ابن أبي العزاقر.....
18	الوسائل الخرافية في إثبات ادعاءات المهدوية.....
19	أولاً: المعجزة.....
22	النقد.....
23	ثانياً: المنامات.....
24	النقد.....
26	ثالثاً: الاستخارة.....
26	النقد.....

28 رابعاً: رواية المهديّين
29 متن الرواية
31 النقد
31 سند الرواية
35 دلالة الرواية
36 ملاحظاتٌ حول تطبيق الرواية على المدّعي
40 ضرورة تحصين الأمة
44 الخاتمة
47 المصادر
51 المحتويات